تحت ضغوط جمعيات اهلية

الحكومة المغربية تمنع صدور مجلة اسبوعية بسبب «الاساءة» للاسلام وملك البلاد

الرباط ـ «القدس العربي» ـ من محمود معروف:

فشلت جهود لتطويق تداعيات نشر اسبوعية مغربية ملفا حول تداول النكتة بين المغاربة في ميادين الدين والجنس والسياسة اذ قررت الحكومة المغربية منع الاسبوعية من الصدور كما اعلن مصدر قضائي أن النيابة العامة بالمحكمة الابتدائية بالدار البيضاء قررت المتابعة القضائية لمدير الاسبوعية والصحافية التي اعدت الملف لما تضمنه الملف من مس بالدين الاسلامي.

ونقلت وكالة الانباء المغربية عن المصدر قوله امس الخميس ان النيابة العامة امرت الشرطة باجراء بحث في موضوع ما نشر بأسبوعية «نيشان» في عددها رقم 91 بتاريخ 9ـ15 من الشهر تحت عنوان «النكت: كيفاش المغاربة كيضحكوا على الدين والجنس والسياسة» والذي تضمن عبارات «تمس بالدين الاسلامي».

وأفاد المصدر ذاته أنه على اثر ذلك تمت متابعة كل من ادريس كسيكس مدير النشر والتوزيع، والصحافية سناء العاجي بنفس الأسبوعية من أجل «جنحة المس بالدين الاسلامي، وجنحة نشر وتوزيع مكتوبات منافية للأخلاق والآداب» طبقا لقانون الصحافة وأن ملف هذه القضية سيدرج أمام المحكمة في جلسة ثامن كانون الثاني/يناير المقبل.

واعلن ادريس كسيكس في وقت سابق ان صحيفته ستصدر عددها القادم متضمنا اعتذارا للقراء على ما قد يكون فهم انه مس بالعقيدة الاسلامية الذي ورد في ملف نشرته الصحيفة حول النكت السياسية والدينية والجنسية بالمغرب وقال نيشان انه سيتم تقديم اعتذار رسمي باسم هيئة تحرير المجلة حول الملف الذي انجز.

واوضح كسيكس ان الهدف من الملف وايراد النكت لم يكن ما تم فهمه من قبل بعض الاوساط بقدر ما كان يهدف تسليط الضوء على ما هو متداول داخل المجتمع.

وكانت اسبوعية اخرى قد تعرضت قبل عدة سنوات الى الملاحقة القضائية بسبب نشرها ملفا حول الشتائم بالمغرب تضمن عبارات شتائم بحق الدين والبلاد.

واستمعت الشرطة بالدار البيضاء الاربعاء الى ادريس كسيكس والصحافية سناء العاجي التي أنجزت الملف وتمحورت اسئلة الشرطة حول القصد من ذكر نكت تتحدث عن الرسول (ص) وعن الملك، وان كان ذلك بغية المس بالمقدسات، وكانت أجوبة كسيكس أن الملف لم يكن سوى اعادة نقل ما يتداول داخل المجتمع، وأن النكت المنشورة انتقيت، وتمت تصفية الكثير من النكت المثيرة وأن ناقل الكفر ليس بكافر.

وشهدت جامعة بمدينة القنيطرة القريبة من الرباط تظاهرات احتجاجية على المجلة وما نشرت من اساءات للرسول محمد والدين الاسلامي.

وقالت المجلة في تقديمها للملف ان «النكت ملح الحياة.. الاجتماعية. المغاربة، كغيرهم، يضحكون على كل شيء، العلاقات الجنسية المحرمة دينيا، الملك المقدس رسميا، الاسلام المنزه عقائديا، وما الى ذلك من مستجدات تبيح المستملحات».

واكدت أنه «ليس هناك موضوع لم تتطرق له النكتة في المغرب. هناك الثالوث المقدس، كما في جميع بقاع العالم: الجنس، الدين والسياسة. هناك النكتة الجهوية وهناك النكت التي تنتجها المخيلة الشعبية للتعليق على الأحداث الهامة التي تؤثر فيها وتتأثر بها: الاحصاء، مدونة الأسرة، زلزال الحسيمة، الفيضانات، والانتخابات».

وقال محام نصب نفسه طرفا مدنيا ضد المجلة ان اتفاقا على عقد لقاء تصالحي امس الخميس يتم خلاله الاتفاق على سحب الدعوى اذا التزم مدير الاسبوعية باعتذار ينشر في العدد القادم من المجلة.

وبدأت بيانات الاستنكار تصدر عن الجهات الرسمية والدينية واعلن بلاغ للمجلس العلمي الأعلى صدر ظهر امس الخميس تأييده لقرار الحكومة منع صدور الأسبوعية.

وقال البلاغ أن «المجلس العلمي الأعلى ومن حوله كل علماء الأمة وعالماتها يستنكر المنشور ويدينه ويندد به لما تضمنه من منكر القول وزوره على سبيل النكتة والتهكم».

واعتبر المجلس أن القرار الذي اتخذته الحكومة بمنع صدور هذه الصحيفة «يعبر تعبيرا صادقا عن ضمير الامة، ووجدانها ،وهو في نفس الوقت، يؤكد حرص مؤسسات الدولة وعلى رأسها امارة المؤمنين ،على القيام بما يضمن حماية الملة والدين ويكفل سلامة عقيدة المسلمين من عبث العابثين».

وأشار الى أن العلماء وجدوا في ما نشر «تجاوزا لكل مايمكن قبوله، والتغاضي عنه من استخفاف بمقام الربوبية وجراءة على قدسية النبوة، واستهزاء بحرمة الصحابة وخيار الأمة وأهل الفضل والصلاح فيها، كما أنهم وجدوا فيه كذلك تطاولا على ثوابت الوطن ومقدساته ورموزه».

وقال أن «العلماء اذ يرون في الاقدام على نشر مثل هذا اللغو من الكلام ،اساءة كبيرة للأمة قاطبة وفتحا لباب الفتنة والشر في وطن آمن متماسك، ومستمسك بمبادئ الحرية المسؤولة، يعتبرون هذا الفعل الشنيع، متنافيا مع القيم البانية ،من حيث انه يصادم العقيدة والايمان، ويحرض على اشاعة المنكر والفسوق والعصيان».

واستنكرت «الرابطة المحمدية للعلماء» ما نشرته مجلة «نيشان» معبرة عن تأييدها للقرار الحكومي بمنعها.

وأكدت الرابطة امس الخميس أنها وهي تستنكر هذا «الصنيع المشين»، فانها ترى فيه «اخلالا بالالتزام الضمني باحترام مقدسات المغاربة ومكونات هويتهم والقيام بوظيفة التأطير الاعلامي البناء حين أخذ الرخصة باسمهم».

وشددت الرابطة على استحالة القبول بـ«الاساءة الى أمة بأكملها والاستهزاء بمعتقداتها تحت عنوان حرية التعبير»، وأن يترافق ذلك بـ«القذف والعدوان في حق أشخاص بأعيان لهم منزلتهم العملية والتاريخية في نسق بناء أمتهم المادي والمعنوي والوجودي»، وتتم «الاساءة الى النظام العام، من خلال انتاج بؤر فتنة يمكنها الانفتاح على أنواع كثيرة من الارتباك» ويتم أيضا «التنكر لهوية المواطنين الاسلامية التي يضمنها لهم دستورهم، وهم الذين باسمهم تؤخذ رخص التأطير الاعلامي» في حين تقتضي القوانين أن «يكون تأطيرا محترما لحقوق هؤلاء المواطنين المعنوية».

صوفيا تستنجد بالاتحاد الاوروبي والحلف الاطلسي

الرئيس البلغاري تشاور مع بوش حول الممرضات والادعاء يدرس محاكمة شرطيين ليبيين للاشتباه في تعذيبهن

مواطنون بلغار بالزي التقليدي يتظاهرون بالعاصمة صوفيا تضامنا مع الممرضات المحكومات بالاعدام

■ صوفيا ـ طرابلس ـ وكالات: اعلنت الرئاسة البلغارية ان الرئيس البلغاري جيورجي بارفانوف تحادث امس الخميس هاتفيا مع نظيره الامريكي جورج بوش حول حكم الاعدام الذي صدر الثلاثاء بحق الممرضات البلغاريات الخمس والطبيب الفلسطيني في ليبيا، بينما قال ناطق ان القضاء البلغاري يدرس امكانية محاكمة شرطيين ليبيين اتهمهم بتعذيب الممرضات.

واعرب بارفانوف عن «اقتناعه بان الولايات المتحدة ستواصل المساهمة في تعجيل العملية القضائية والتوصل الى حل عادل»، بحسب البيان.

وقال بوش انه يتقاسم المشاعر نفسها مع الشعب البلغاري حيال «الحكم غير العادل بحق اشخاص ابرياء».

وبعيد صدور الحكم الثلاثاء، اكدت وزيرة الخارجية الاميركية كوندوليزا رايس لنظيرها البلغاري ايفايلو كالفين الذي كان يزور واشنطن ان الولايات المتحدة «ستواصل العمل» من اجل عودة الممرضات الى بلغاريا.

واطلقت السلطات البلغارية حملة دبلوماسية دفاعا عن الممرضات اللواتي حكمن بالاعدام بتهمة نقل فيروس الايدز عمدا الى اكثر من 400 طفل ليبي.

ويستند الجانب البلغاري الى شهادات خبراء دوليين مفادها ان انتشار فيروس الايدز في مستشفى بنغازي (شمال ليبيا) ناجم عن سوء الظروف الصحية وبدأ قبل وصول الممرضات الى بلغاريا.

وطلب بارفانوف ورئيس البرلمان البلغاري جيورجي بيرينسكي ورئيس الوزراء سيرغي ستانيشيف الاربعاء في رسالة وجهوها الى رؤساء دول الاتحاد الاوروبي وحلف شمال الاطلسي ومجلس اوروبا والامم المتحدة، مساعدة صوفيا في ضمان الافراج عن الممرضات الخمس والطبيب الفلسطيني.

من جهته، اعلن ناطق باسم النيابة العامة البلغارية الاربعاء ان القضاء البلغاري يدرس امكانية محاكمة شرطيين ليبيين اتهمهم بتعذيب الممرضات البلغاريات اللواتي صدر بحقهن امس الثلاثاء حكم الاعدام.

وقال نيكولاي ماركوف ان المدعي العام البلغاري بوريس فلتشيف هو الذي عرض هذه الفكرة.

واوضح انه «طبقا لاقتراح المدعي العام ندرس امكانية قضائية لفتح محاكمة من هذا القبيل في بلغاريا على الارجح استنادا لآليات معاهدة حقوق الانسان للامم المتحدة».

وصرح المدعي العام للاذاعة الوطنية ان «نيابة صوفيا بدأت تجمع معطيات حول التعذيب» الذي مورس بحق الممرضات البلغاريات.

واكد ان الشرطة الليبية عذبت الممرضات لارغامهن على الاعتراف بحقن الاطفال عمدا بفيروس الايدز في مستشفى الاطفال ببنغازي (ليبيا) حيث كن يعملن.

وصدر الثلاثاء بحق الممرضات الخمس وطبيب فلسطيني حكم الاعدام واعلن محاميهم انهم سيستأنف الحكم امام المحكمة العليا.

واقر فلتشيف بان استجواب الذين يشتبه في انهم مارسوا التعذيب وكذلك الممرضات «لن يكون ممكنا دون تعاون الطرف الليبي».

ونقل التلفزيون البلغاري الاربعاء شهادات الممرضات الخمس اللواتي اكدن انهن تعرضن للضرب والتعذيب بالكهرباء والكلاب والحشرات بعد اعتقالهن في 1999.

واضاف ان اثنين منهن اضطرتا الى الاعتراف ووقعتا وثائق باللغة العربية رغم انهما لا يفهمانها لكنهما تراجعتا امام المحكمة وانكرتا اعترافات انتزعت منهما بالقوة على حد قولهما.

واتهم عشرة ضباط ليبيين بممارسة التعذيب لكن محكمة الجنح في طرابلس اخلت سبيلهم في السابع من حزيران/يونيو 2005.

في غضون ذلك طلب القادة البلغار في رسالة من رؤساء الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي وحلف شمال الاطلسي ومجلس اوروبا والامم المتحدة مساعدة صوفيا على التوصل للافراج عن الممرضات البلغاريات المعتقلات في ليبيا وصدر بحقهن الثلاثاء حكم الاعدام.

ووقع الرسالة الموجهة لرؤساء برلمانات الدول المعنية الرئيس البلغاري غورغي برفانوف ورئيس البرلمان غورغي برينسكي ورئيس الوزراء سرغي ستانيتشيف.

وجاء في الرسالة «منذ ثماني سنوات والممرضات البلغاريات والطبيب الفلسطيني (المحكوم عليه معهن) محرومون من العدالة، ومنذ ثماني سنوات ومواطناتنا يتعرضن الى التعذيب الجسدي والمعنوي».

وبعد ان اعربت الرسالة عن الشكر للجهود المبذولة حتى الان طالبت بـ«المزيد من الدعم الفعال لقضيتنا المشتركة وهي الافراج عن الممرضات البلغاريات والطبيب الفلسطيني الابرياء وعودتهم الى بلادهم».

وفي اشارة الى انضمام بلغاريا الى الاتحاد الاوروبي اعتبارا من الاول من كانون الثاني/يناير قال القادة البلغار «يجب علينا جميعا ان نتخذ موقفا موحدا وان نبحث عن امكانيات جديدة من اجل التوصل لحل عادل لهذه القضية التي تخص خمس مواطنات اوروبيات».

الهيئة العليا لـ«السمعي بصري» المغربية تقدم رؤيتها حول سبل ضمان تعددية في التعبير

الرباط ـ «القدس العربي»:

قدمت الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري المغربية القواعد التي وضعتها من أجل ضمان تعددية في التعبير عن تيارات الفكر والرأي سواء منها السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية في وسائل الاعلام المغربية وذلك خارج الفترات الانتخابية.

وأوضح أحمد غزالي، رئيس الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري الاربعاء أن الهيئة قامت بوضع هذه القواعد اعتبارا للصلاحيات القانونية المخولة لها ونتيجة لغياب قواعد تشريعية وتنظيمية في هذا المجال مشيرا الى التدابير التي اتخذتها الهيئة من أجل اعطاء بعد اجرائي لهذه القواعد.

وتهدف هذه القواعد المنصوص عليها في قرار المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري الى ضمان ولوج منصف للأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والمهنية والاجتماعية الى وسائل الاعلام السمعية البصرية من أجل تمكين المواطن من الحق في الاطلاع على مختلف الأراء وتيارات الفكر واتاحة الفرصة أمامه لتكوين آرائه وقناعاته بكل حرية.

وأشار غزالي الى أن الهيئة «تتهيأ أيضا كقوة اقتراحية أو كمزود جزئي بمعايير من أجل ضمان تعددية التعبير السياسي خلال فترة الانتخابات».

وأكد أن «هناك ديناميكية لا رجعة فيها في مجال تكريس حرية التواصل السمعي البصري في المغرب» معتبرا أن «التعددية ليست هدفا في حد ذاته بقدر ما هي وسيلة لاخبار نزيه وموضوعي للمشاهد وللمستمع».

وقال غزالي أن الهيئة تتوفر على آليات للمراقبة والتتبع وأنها مطالبة باعداد تقارير دورية حول ضمان التعبير التعددي لتيارات الفكر والرأي وتنبيه المتعهدين في حال وجود خلل ما بالاضافة الى امكانية تلقيها للشكايات التي تقوم بمعالجتها.

وحسب قرار المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري، تطبق هذه القواعد أولا وبشكل منهجي على المتعهدين السمعيين البصريين العموميين الذين يضطلعون بمهمة الخدمة العمومية المتجسدة في السهر على التعبير التعددي عن تيارات الفكر والرأي خصوصا في ما يتعلق بالاعلام السياسي. وتطبق ثانيا وبشكل استثنائي على المتعهدين السمعيين البصريين الخواص.

وتستفيد من هذه القواعد الأحزاب والمنظمات النقابية والمهنية والمنظمات ذات التمثيلية في المجال الاقتصادي اضافة الى المنظمات الاجتماعية ذات الطابع الوطني حسب اهميتها وتمثيليتها المؤسساتية او الاجتماعية.

ويحدد قرار المجلس الاعلى للاتصال السمعي البصري كيفية توزيع الولوج الى وسائل الاعلام السمعية البصرية بالنسبة للاحزاب السياسية والمدة الزمنية التي يتم على اساسها تقدير هذا المبدأ المرجعي ومفهومي الاغلبية والمعارضة ومفهومي «مدة التدخل» و«مدة البث» وعلى أي أساس يتم احتسابهما والآليات العملية الخاصة بالتطبيق من طرف المستفيدين والمتعهدين والشكايات.

الجزائر والسلفادور تقيمان علاقات دبلوماسية

■ الجزائر ـ اف ب: افادت وكالة الانباء الجزائرية الرسمية ان الجزائر والسلفادور وقعتا الاربعاء في نيويورك بيانا حول «اقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء» بين الدولتين.

واوضحت الوكالة ان سفير البلدين الدائمين لدى الامم المتحدة الجزائري يوسف يوسفي والسلفادورية كارمن ماريا غلاردو هرنادس وقعا الوثيقة.

واضافت ان هذا القرار «يعكس ارادة البلدين في تنمية روح التفاهم المتبادل وتعزيز علاقات الصداقة بين الشعبين الجزائري والسلفادوري».

3 قتلى وجريحان في حادث سير مروّع في تونس

■ تونس ـ يو بي أي: قتل ثلاثة أشخاص وجرح اثنين آخرين في حادث سير مروّع وقع على الطريق الوطنية رقم 15 التي تربط بين مدينتي ماجل بلعباس وفريانة من محافظة القصرين الواقعة على بعد 198 كيلومترا غرب تونس العاصمة.

وقالت مصادر أمنية تونسية امس الخميس ان هذا الحادث الاليم الذي وقع ليلة الثلاثاء الأربعاء، أسفر أيضا عن اصابة شخصين من عائلة واحدة بجروح متفاوتة الخطورة تم نقلهم الى المستشفيات القريبة لتلقي الاسعافات الضرورية.

وأرجعت المصادر أسباب هذا الحادث المروّع الذي وقع اثر اصطدام شاحنة ليبية كبيرة بسيارة خفيفة، الى عدم احترام اشارات المرور والتقيد بقواعد السير.

وتعتبر تونس من بين الدول التي تكثر فيها حوادث المرور، حيث تشير التقارير الرسمية الى أن معدل مثل هذه الحوادث المسجلة منذ مطلع العام الجاري حتى اليوم يصل الى 30 حادثا في اليوم، تتسبب بمقتل ثلاثة أشخاص و40 جريحا يوميا، الى جانب الخسائر المادية الفادحة التي أثرت على أكثر من قطاع، وخاصة منها قطاع التأمين.

جماعة حقوقية تحتج على اقصائها من مخطط قومي لـ«النهوض بثقافة حقوق الانسان» بالمغرب

الرباط ـ «القدس العربي»:

نظم المركز المغربي لحقوق الانسان الأربعاء أمام مقر المجلس الاستشاري لحقوق الانسان وقفة احتجاجية، على ما اعتبره «اقصاء له» من التمثيل في لجنة الاشراف على اعداد الخطة الوطنية للنهوض بثقافة حقوق الانسان.

وقال خالد الشرقاوي رئيس المركز ان هذا الاقصاء «غير مبرر وغير ديمقراطي ويتنافى مع أهداف المجلس الاستشاري الذي كان وراء وضع فكرة الخطة المذكورة».

وأكد أنه من المفروض أن يتعاون المجلس مع جميع الهيئات الحقوقية والسياسية والنقابية الديمقراطية الفاعلة في المجتمع ، مضيفا أنه «لم يتم تفعيل الوعود التي قدمت للمركز في شأن تجاوز هذا الوضع واشراكه في أشغال اللجنة».

واعتمدت الاربعاء بالرباط «أرضية العمل المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الانسان» التي أعدتها لجنة الاشراف على اعداد الخطة الوطنية للنهوض بثقافة حقوق الانسان.

وتتكون اللجنة من أطراف حكومية ومؤسسات وطنية وأكاديمة وجمعيات المجتمع المدني وتشكلت في نيسان/أبريل الماضي على اثر الورشة التشاورية الثانية التي نظمت بمبادرة من المجلس الاستشاري لحقوق الانسان.

وجاء في العرض التقديمي للأرضية أنها تتوخى الاستجابة لحاجة «تنمية الوعي بحقوق الانسان بما تعنيه من تقوية للقدرات ومن تمكين للأفراد والجماعات من النفاذ الى تلك حقوق والتمتع بها كاملة والمطالبة بها في حالة الخصاص وحمايتها من كل أشكال الانتهاكات واحترام حقوق الآخرين والنهوض بها».

كما تسعى الى «التأكيد على دور ومسؤولية المؤسسات في احترام وتعزيز وتفعيل مبادئ ومقتضيات احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية والنهوض بها كثقافة في جميع مجالات الحياة».

وقالت أمينة المريني، منسقة لجنة الاشراف ان الأمر يتعلق بـ«أرضية عمل لها طابع توجيهي منهجي للنهوض بثقافة حقوق الانسان ببلادنا» على مستوى ثلاثة محاور أساسية هي التربية التي تستهدف أساسا الأجيال الصاعدة، وتكوين المهنيين خاصة بالنسبة للمسؤولين على تنفيذ القوانين، والتحسيس المتجه عموما للجمهور العريض.

وأوضحت المريني أن «الأرضية توفر أداة لكل الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين ليقوموا، انطلاقا من اعتماد فلسفتها وأفكارها التي وضعت بطريقة تشاركية، بأجرتها الى خطط عمل قطاعية ومجالية وموضوعاتية وطنية وجهوية كل حسب المجال الذي يعمل في اطاره».

وأضافت «لقد أجرينا، لقاءات مع عدد من الفاعلين (مؤسسات وطنية، أحزاب، نقابات، جمعيات، وخبراء) للتعريف بروح المشروع وغاياته المجتمعية وموقعه بالنظر للدينامية التي يعرفها المجتمع المغربي فيما يخص مجال حقوق الانسان، وفي اطار حشد الدعم السياسي للمشروع، بالاضافة الى الاستماع لأفكارهم حول الموضوع.

ولعلو: آخر مرحلة للاندماج لاحداث عملة موحدة وبنك مركزي

مسؤولون مغاربيون يدعون الى اندماج دول الاتحاد ماليا لتجاوز الازمات التي تعترضها

الرباط ـ «القدس العربي»:

تتحرك ببطء آلة تنشيط اتحاد المغرب العربي على مستوى القطاعات واللجان وفي الوقت الذي كان فيه ممثلو السلطات التشريعية في كل من ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا اعضاء الاتحاد يجتمعون في طرابلس بليبيا، دعا مسؤولون مغاربة الى الاندماج المالي بين الدول الخمس كخيار لتجاوز الازمات المالية والاقتصادية التي تعيشها البلدان الخمسة.

وقال عبد الواحد الراضي رئيس مجلس النواب المغربي أن تحقيق المصالح المشتركة للشعوب المغاربية وطموحاتها من أجل الارتقاء بأوضاعها في مختلف المجالات، يقتضي ارادة جماعية لتجاوز كافة العراقيل التي تحول دون الاسراع في انجاز الاتحاد المغاربي.

ودعا الراضي امس الخميس في الجلسة الافتتاحية للدورة الـ21 لمكتب مجلس الشورى المغاربي التي تحتضنها طرابلس الى استحضار روح وأهداف ومبادئ معاهدة مراكش التي تأسس بموجبها اتحاد المغرب العربي، وترسيخ روابط التضامن والتعاون بين الشعوب المغاربية، واعتبار أن التقدم الذي يحققه أي بلد والانجازات التي يراكمها هي بمثابة مظهر من مظاهر التقدم الجماعي للبناء المغاربي.

وسجل أن هناك مشاريع وبرامج للتعاون على المستوى القطاعي بين بلدان اتحاد المغرب العربي، عبر رئيس مجلس النواب عن «الأسف الشديد» لكون الدينامية ما تزال «دون مستوى ما نتطلع اليه لتفعيل البناء المغاربي والاسراع في انجاز مختلف مكونات هذا المشروع».

وقال الراضي «اننا نتحمل مسؤولية جسيمة في الحث على تدارك الزمن الضائع وعدم توريث العوائق والمشاكل التي حالت حتى الآن دون الانطلاقة النهائية والشاملة في انجاز المشروع المغاربي، للأجيال الصاعدة وذلك من خلال ترسيخ ثقافة الثقة المتبادلة وحسن الجوار والتضامن».

وأضاف أن «معطيات الجغرافيا التي لن تتغير سواء اليوم أو غدا لا تترك لنا، بالاضافة الى التحولات الكبرى التي يعرفها المحيط الجهوي والدولي، أي اختيار وأفق ممكن للتنمية المشتركة الا عبر الاسراع في بناء اتحاد المغرب العربي».

واعتبر أن العديد من الاصلاحات التي تعرفها مختلف بلدان الاتحاد منذ سنوات في العديد من المجالات بغية الاستجابة للتطلعات المشروعة لشعوبها، ستشكل دعامة كبرى بالنسبة للبناء المغاربي الذي ينشده الجميع.

وفي الرباط أكد وزير المالية المغربي الدكتور فتح الله ولعلو أن على بلدان المغرب العربي أن تكون طموحة ومتفائلة من أجل رفع تحدي الاندماج المالي الذي يتوجب الشروع في التحضير له بشكل «فعلي وعملي».

وقال ولعلو، امام مؤتمر يعقد بالرباط حول اصلاح القطاعات المالية والاندماج المالي في بلدان المغرب العربي ان مشروع اندماج القطاعات المالية المغاربية «يتوفر على حظوظ وفيرة للنجاح»، مضيفا أن «ما يتوجب فعله هو الشروع في ذلك بشكل فعلي وعملي» وأن هذا الاندماج يعني أن المغرب العربي يتوفر على مجموعات موحدة للسيولة والقيم والمنتوجات والخدمات المالية والتي يتم بموجبها العرض والطلب في ظروف ملائمة في كافة المنطقة.

وقال ولعلو، في هذا اللقاء الذي حضره عدد من وزراء المالية ومحافظي الأبناك المركزية لبلدان المغرب العربي الخمسة، انه لكي يكون هذا الاندماج «ثابتا» يجب أن يهم في نفس الوقت مجموع وحدات القطاع المالي خلال ثلاث مراحل.

واعتبر أنه يتوجب في البداية تحديد أهداف كل وحدة وتحديد معيقات الاندماج، قبل تحقيق التقارب الفعال للسياسات الماكرو ـ اقتصادية والاطار القانوني المنظم للقطاع ولا سيما من أجل تحقيق تحرير الاستثمار.

وأكد ولعلو أن آخر مرحلة للاندماج ستتمثل في احداث عملة موحدة وبنك مركزي بالمغرب العربي وبورصة للقيم، مبرزا الطابع الحتمي لهذا الاندماج.

وأوضح أن احداث مرصد مغاربي للاندماج المالي يجمع مهنيي القطاع قد يساهم في تعجيل مسلسل الاندماج، معتبرا أنه لضمان استمرارية هذا المسلسل، فانه من الضروري احداث هيئة عمومية للتقييم ومرصد مغاربي للاندماج.

وقال ولعلو ان طموح المغرب الذي لا يوازيه الا ارتباطه ببناء مغرب عربي مزدهر اقتصاديا واجتماعيا.

وأكد رودريغو دي غاتو المدير العام لصندوق النقد الدولي الذي ساهم بتنظيم اللقاء على أهمية الاندماج المالي فيما يتعلق بزيادة المؤهلات الاقتصادية بمنطقة المغرب العربي.

فتح الله ولعلو

واعتبر دي غاتو أن اندماجا اقليميا من شأنه أن يمنح دفعة لاصلاح القطاع من خلال تخفيض أسعار التمويل بالنسبة للشركات وأن الاندماج الاقليمي قد يهيئ أنظمة مالية اقليمية في مستوى المنافسة العالمية ويساهم في تقليص مخاطر انعدام الاستقرار المالي.

وقال مدير عام صندوق النقد الدولي ان منطقة المغرب العربي منسجمة وتتوفر على سوق مهم بأزيد من 80 مليون منتج ومستهلك، ستجذب أكثر المستثمرين الوطنيين والأجانب، موضحا أن وجود اندماج اقليمي سيمكن دول المنطقة من كسب الجزء الأفضل من الاتفاقيات المبرمة مع الاتحاد الأوروبي.

واعتبر أنه بالرغم من التقدم المسجل في بلدان المغرب العربي الخمس يتوجب العمل من أجل تمكين الأنظمة المالية في هذه البلدان من لعب أدوارها باعتبارها محركة للنمو.

وأضاف أنه لتعزيز فعالية القطاعات المالية بالمنطقة، يتوجب التوفر على أنظمة بنكية قوية ومنافسة، وأسواق مالية تعزز الوساطة المالية ونظام للمراقبة يرتكز على الانخراط التام في المبادئ الأساسية لاتفاقية بال.

انشاء معهد للتنمية المستدامة قريبا في الجزائر

■ الجزائر ـ اف ب: تقرر انشاء معهد للامم المتحدة للتنمية المستدامة في افريقيا ومقره في الجزائر كما جاء في اتفاق ابرم امس الخميس في العاصمة الجزائرية بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزائري وجامعة الامم المتحدة.

وسترعى الامم المتحدة هذا المعهد الذي لم يحدد موعد انطلاقه بعد وسيكون المؤسسة التاسعة الى جانب معاهد اخرى تعنى مثلا بالصحة والزراعة.

وحددت جامعة الامم المتحدة التي تتخذ من طوكيو مقرا اهدافا تتمثل في «انشاء مجموعة باحثين دوليين لتشكيل فريق دراسة للامم المتحدة يقدم الدعم لتاهيل الكوادر في الدول النامية»، حسب ما جاء في نظام تاسيسها.

ووقع الاتفاق رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزائري محمد الصغير باباس وعميد جامعة الامم المتحدة هانس فان جينكل وهو ايضا مساعد الامين العام.

وجاء في الاتفاق ان المعهد سيكون له مرصد حول التنمية البشرية في اطار اهداف الالفية للتنمية في افريقيا.

وتم اختيار الجزائر لاحتضان المؤسستين «للدور الرائد الذي تلعبه في انشاء الشراكة الجديدة من اجل تنمية افريقا ولانها كانت بين من بادر بشبكة متعددة الجامعات في بلدان الجنوب خلال قمة افريقيا واسيا في باندونغ» (اندونيسيا) في نيسان/ابريل 2005 .

تخفيض عقوبة السجن لاسلامي مغربي

الرباط ـ «القدس العربي»: قضت محكمة مغربية من الدرجة الثانية بتخفيض عقوبة ناشط اصولي كان ادين في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بتهمة عدم التبليغ عن جريمة.

وقررت غرفة الجنايات (الدرجة الثانية) بمحكمة الاستئناف بسلا الأربعاء بتخفيض عقوبة السجن من سنتين الى سنة واحدة مع النفاذ في حق عبد العالي مناضل بعد ادانته بجريمة عدم التبليغ عن أعمال ارهابية.

وكانت غرفة الجنايات الابتدائية بالمحكمة ذاتها قد أصدرت حكما بالحبس النافذ لمدة سنتين في حق مناضل بعد ادانته من أجل «عدم التبليغ»، وعدم مؤاخذته بجرائم، منها «تكوين عصابة اجرامية لاعداد وارتكاب أعمال ارهابية وممارسة نشاط في جمعية غير مرخص لها وعقد اجتماعات عمومية بدون تصريح مسبق».